مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: بذور ديمقراطية في أرض عراقية
اسم الكاتب: أ.د. حسن البزاز
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/191
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 06:14 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

بُذور ديمقراطية في أرضٍ عراقية

. .

(*)

- مرحلة الفهم الديمقراطي:

حين يدور الحديث حول «الديمقراطية»، تلك الكلمة الساحرة، فإن أول ما يتبادر إلى الأذهان، الكلمة الأكثر سحراً وبهاءً «الحرية»، ولا ضير في ذلك طالما أن الأولى جزء متمم للثانية، والثانية هي المدد الحقيقي للأولى، بل والأساس التنظيمي لها أيضاً. وبين هذين المصطلحين الجميلين لفظاً وفعلاً، يبرز دور الثقافة العامة، والثقافة السياسية على وجهه التحديد، فمن دون القاعدة الثقافية لا يمكن فهم المصطلحات وحدود فعلها وصلاحية استعمالها ودرجة توظيفها للخدمة العامة، باعتبار أن عامة الشعب هو الأساس المحرك لهذه التوجهات. وإذا ما أخذنا بقول مونتسكيو بأن، «الحرية هي الحق في أن تعمل بما يتيحه القانون»، فإننا يمكن أن ننظر إلى ذلك من زوايا مختلفة، منها مثلاً ما سعى إليه الكواكبي في شرحه لطبائع الاستبداد التي سادت التعامل البشري، حيث يمثل الاستبداد الوجه المعاكس تماماً للديمقراطية. ويقول جان ستيوارت ميل في هذا المقام، «بأن البشر جميعاً لو اجتمعوا على رأي وخالفهم في هذا الرأي فرد واحد لما كان لهم أن يُسكتوه. وبنفس القدر الذي لا يجوز لهذا الفرد إسكاتهم حتى لو كانت له القوة والسلطة»، وهو ما يدلل على أن مقدار الحرية وسعة حركتها هما المقياس الثابت لمدى تحقيق الديمقراطية وتحديد قدراتها. ويقول ميل أيضاً في هذا السياق، «إننا إذا أسكتنا صوتاً فربما نكون قد أسكتنا الحقيقة، وأن الرأي الخاطئ ربما يحمل في جوانحه بذور الحقيقة الكامنة، وأن الرأي المجمع عليه لا يمكن قبوله على أسس عقلية إلا إذا دخل واقع التجربة والتمحيص، وأن هذا الرأي ما لم يواجه تحدياً من وقت لأخر، فإنه سيفقد أهميته وتأثيره.

ويبقى النظام الديمقراطي بمختلف أنواعه مرتبطاً بوجود الدستور الدائم الذي يكون من بين أهم واجباته تنظيم العلاقة بين السلطات، وبينها وبين الشعب، إضافة إلى

(*)أستاذ العلاقات الدولية وإدارة الأزمات.

ارتباطها بالنظام الانتخابي المتلازم مع العمل الديمقراطي، «ولهذا فإن النظم الديمقراطية تحكمها الدساتير، ويطلق على الدستور مصطلح القانون الأساسي أو قانون القوانين أو أبو القوانين تمييزاً له عن بقية التشريعات (القوانين والأنظمة). وبما أن الدستور هو الأعلى منزلة من القوانين، فقد نشأ تبعاً لذلك، مبدأ سمو الدساتير، والحقيقة أن القوانين هي الأخرى سامية، ولكن بالنسبة للأنظمة فقط. لذلك انحصر السمو على الدستور فحسب لأنه هو الذي يحدد معايير وقيّما للنظامين القانوني والسياسي في الدولة»[1]. ويبقى موضوع الثقافة السياسية قائماً، وعلى درجة عالية من الأهمية، عند الحديث عن البناء الديمقراطي والمسيرة السياسية للشعوب والحكومات، فبدون الثقافة السياسية لن يكون بالإمكان تحقيق أي مستوى من مستويات ممارسة الحريات العامة والخاصة التي تمثل الحقوق المكتسبة للناس أجمعين. وتعني الثقافة السياسية، مجموعة القيّم والمعايير السلوكية المتعلقة بالأفراد في علاقاتهم مع السلطة السياسية. وهناك أيضا عناصر إنسانية ولا إنسانية مشتركة بين المجتمعات التي تطورها مجموعة القيم والمفاهيم والمعارف التي اكتسبتها عبر ميراثها التاريخي والحضاري وواقعها الجغرافي والتركيب الاجتماعي وطبيعة النظام السياسي، فضلاً عن المؤثرات الخارجية التي شكلت خبراتها وانتماءاتها المختلفة، والثقافة السياسية هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع، لذلك فإنها تختلف من بلد لآخر، وهو ما يظهر عندما ننظر إلى عالمنا العربي ومحيطنا الإقليمي والممارسات السياسية الخاصة بكل جزء من أجزائه. لهذا كله تبقى الثقافة السياسية والحكم والدولة والسلطة والولاء والانتماء والشرعية والمشاركة وصولاً إلى فهم الحقيقة الديمقراطية. وتعني الثقافة السياسية أيضاً منظومة المعتقدات والرموز والقيم المحددة للكيفية التي يرى بها مجتمع معين الدور المناسب للحكومة وضوابط هذا الدور والعلاقة المناسبة بين الحاكم والمحكوم ورسم أدوار النظام السياسي بشتى مؤسساته. ونرى ذلك أمر مستعصيا بالنسبة للحالة الثقافية والممارسة السياسية والنتائج الحقيقية للتجربة الديمقراطية التي سار عبرها المجتمع العراقي خلال تأريخه العميق.

أما الديمقراطية فتعني وباختصار شديد جداً حكم الشعب بنفسه، لكن كثيراً ما يطلق اللفظ على الديمقراطية الليبرالية، لأنها النظام السائد للديمقراطية في دول الغرب وعالم القرن الواحد والعشرين. بهذا يكون استخدام لفظ «الديمقراطية» لوصف الديمقراطية خلطاً

شائعاً في استخدام المصطلح سواءً في الغرب أو الشرق، فالديمقراطية هي شكل الحكم السياسي القائم بالإجمال على التداول السلمي للسلطة وحكم الأغلبية، بينما الليبرالية تؤكد على حماية حقوق الفرد والأقليات. وهذا نوع من تقييد الأغلبية في التعامل مع الأقليات والأفراد، بخلاف الأنظمة الديمقراطية التي تشتمل على دستور يلزم مثل هذه الحماية والتي تدعى بالديمقراطية الليبرالية. وتحت مظلة نظام الديمقراطية الليبرالية يعيش في بداية القرن الواحد والعشرين ما يزيد على نصف سكان الأرض في أوروبا والأمريكتين والهند وأنحاء أُخرى، بينما تعيش معظم البلدان الأخرى تحت أنظمة تدعيّ نوعاً آخر من الديمقراطية، منها الصين التي تأخذ الديمقراطية الشعبية. وقد شغل مفهوم الديمقراطية حيزاً كبيراً من الاهتمامات الفلسفية والسياسية والاجتماعية، وبقي محورا يدور حوله الفكر السياسي الإنساني منذ عهد الحضارة الهيلينية قبل الميلاد مروراً بالعصور الوسطى حتى يومنا هذا. وقد شهد عالمنا في القرن المنصرم انتباهاً واسعاً لقضية الديمقراطية على المستويات المحلية والدولية على الرغم من أنها لم تعرف مفهوماً واحداً واحداً في هذه الدول، مع الاحتفاظ بما جاءت به الدولة اليونانية القديمة بأن الديمقراطية تعني حكم الشعب، ومن مفهوم «حكم الشعب» إلى مفهوم «حكم الشعب بالشعب»، ومن ثم مفهوم «حكم الشعب بالشعب وللشعب» كما جاء ذلك على لسان الرئيس الأمريكي إبراهام لينكولن، يبقي الشعب هو الأساس في فهم الديمقراطية.

هكذا تكون الديمقراطية اختيارا أيديولوجيا من جانب، ونظاما للحكم من جانب آخر، بمعنى أنها تشكيل مركب يحتوي في إطاره الفكر ويتدرج في حيوية الممارسة. وقد عّرف أرسطو الديمقراطية بأنها النظام السياسي الذي يحكم الشعب نفسه بنفسه، وهو أمر وجدنا تطبيقاته الأولى في دويلات المدن اليونانية وبالذات في أثينا في عصر أرسطو وأفلاطون. وبذات الاتجاه نحت الكونفوشيوسية في الصين، فمقولة كونفوشيوس الشهيرة، «السماء ترى ولكنها ترى بعيون الشعب، والسماء تسمع لكنها تسمع بآذان الشعب»، جعلت المثال الديمقراطي في الصين لصيقاً بالشعبية، وهو اتجاه نحى إليه صن تزو أيضاً، ولا تزال الصين تطلق على ممارستها لنظام الحكم القائم مسمى الديمقراطية الشعبية[٢].

أما فيما يخص الموقف الإسلامي من هذا، فهناك من "الإسلاميين من يعتبر أن الديمقراطية موجودة في الإسلام، وثمة ديمقراطية في تفسير مضمونها وطرق تطبيقها. ولكن يجدر الانتباه إلى أن مصطلح الديمقراطية ونشأتها وجدا في الغرب على الرغم من أن القيمة الديمقراطية باتت عالمية الطابع"[٣]، والحديث عن الشورى ومدى تمثيلها للديمقراطية قد يطول، حيث يرى البعض أن الشورى هي ديمقراطية إسلامية بمواصفات أكثر دقة وإنسانية، على الرغم من اختلافهم حول ما إذا كانت الشورى إلزامية أم غير إلزامية. وبذلك فإنها على درجة عالية من التعقيد وسبب ذلك اختلاف فقهاء المسلمين ومذاهبهم حول تفسير قوله تعالى: (والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم) الشورى:٣٨، وقوله أيضا (فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله) آل عمران:١٥٩، ويختلف البعض أيضا حول الدعوة إلى إسقاط السلطان الجائر، ودعوة غيرهم إلى الصبر على الظلم والسلطان، ومن ثم التساؤل حول أهلية الفرد لممارسة الديمقراطية. ومهما اختلفت وجهات النظر، تبقى الشرعية السياسية هي الأساس، حيث إنها تعني قبول الشعب بالسلطة ونظامها لأنها من دون ذلك القبول لا تعدو كونها مجرد طرف في حرب أهلية طالما أن سياستها وقراراتها ستلقى معارضة ربما تصل، تحت ظروف معينة، إلى أن تكون معارضة مسلحة. لذلك تتطلب الديمقراطية وجود درجة عالية من الشرعية السياسية لأن العملية الانتخابية الدورية تقسم السكان إلى معسكرين رابح وخاسر، وتضمن الثقافة الديمقراطية الناجحة قبول الخاسر ومؤيديه بحكم الناخبين وسماحهم بالانتقال السلمي للسلطة وبمفهوم المعارضة الموالية أو المعارضة الوفيّة، شريطة أن تكون تلك الممارسة الديمقراطية قائمة على الأساس الرئيس لها وهو العدل والمساواة والشراكة العادلة وتناسب الفرص.

- المرحلة العثمانية:

إن استحالة تتبع أحداث تاريخ العراق بحسب تسلسلها الزمني لم تمنع ثوركيلد جيكبسون من التوصل إلى أن الفكر السياسي العراقي القديم كان قد عرف نمطاً من الديمقراطية أسماه بـ «الديمقراطية البدائية» في مجتمع صُنّف على أساس أنه مجتمع ديمقراطي عسكري. وكان هذا النمط في رأي جيكبسون بمثابة الصورة التي اتخذها نظام الحكم في العراق القديم، وهو نمط يقوم في السماء مثلما يقوم في الأرض»[٤]. فأين نحن

من هذا سواءً كان ذلك في الأرض أو السماء. ولعل من المعروف للجميع أن الحالة السياسية والثقافية التي عاشها العراق في الحقب السابقة لم تكن بالمستوى الذي يساعد على إنضاج أي نوع من النماذج السياسية لقيام نظام سياسي حقيقي يمثل المصالح العليا للشعب العراقي، بل العكس كان هو السائد، وهو حرمان أبناء العراق من أية محاولة للنهوض مما أبقى العراق يدور في فلك التخلف والتعسف والعنف بعيداً عن البناء الديمقراطي. ولا يغيب عن البال مرحلة الحكم العثماني للعراق التي دامت لقرون عديدة، ولو بدأنا الحديث عن عهد السلطان عبد الحميد (١٨٤٢ – ١٩١٨) لوجدنا أنه حاول أن يعيد للسلطة نفوذها القديم في عصر اتجه فيه العالم إلى إشراك الشعب بتحمل المسؤولية، وكانت الإمبراطورية العثمانية قد خطت خطوات واسعة في طريق الإصلاح، وازداد عدد المتعلمين الذي غلب على تفكيرهم السياسي أفكار أوروبا الغربية في الدستور والديمقراطية»[٥].

ولكي لا نذهب بعيداً في البحث، فمنذ خضوع العرب للدولة العثمانية وما ترتب على ذلك من أمور، فإن الحديث عن علاقة الدولة العثمانية بالعراق وحكمه، يقودنا للحديث عن فترة السلطان عبد الحميد الذي اقترن اسمه بالدستور والاستبداد معاً. فهو الذي أصدر الدستور ثم علقه ثم أعاده تارة أخرى، وهو الذي أجرى أول انتخابات نيابية، وافتتح أول مجلس ثم حلّه، وأمر فور توليه الحكم بتشكيل هيئة لإعداد دستور الإمبراطورية على غرار الدستور البلجيكي[٦]. وما يهمنا هو مدى تأثر الولايات العراقية التي كانت تابعة للدولة العثمانية بهذه الإجراءات الديمقراطية، وهل حصلت فعلاً ولو على جزء من هذه الإصلاحات الديمقراطية. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن الدولة العثمانية قد وضعت الركيزة الأولى في عام ١٨٦٩ حتى إكمال ملامح بنائه تقريباً في نهاية الحكم العثماني للعراق عام ١٩١٨. فكانت سنة ١٨٦٩ هي التي تعيّن فيها مدحت باشا، أحد رجال الدولة العثمانية المصلحين، والياً على بغداد وشرع فيها بإنشاء أول مدرسة حديثة، اعتبرت نقطة تحول في تاريخ العراق الحديث يمكننا عندها القول بأن هذه البلاد بدأت بالعبور من وضع القرون الوسطى الذي كانت تعيشه إلى عالم العهد الحديث. ووضع هذا الوالي لبنات الحياة العصرية التي لم يعرفها العراق من قبل، فأسس المدارس الحديثة، وأصدر أول صحيفة عرفتها البلاد، وأنشأ أول مطبعة آلية فيها[٧]، فضلا عن أمور أخرى

ساعدت على النهوض بالمجتمع العراقي إلى الحالة التي تتناسب بعض الشيء مع ما كان سائداً آنذاك، خاصة عندما كانت الولايات العراقية مقتصرة على عدد صغير من السكان. فقد ذكرت بعض التقارير التخمينية لنفوس العراق في تلك الفترة، وهي كثيرة وأهمهما التقرير الذي استند على تقارير القناصل البريطانية، أن مجموع نفوس العراق بلغ (١.٢٨٠.٠٠٠) نسمة عام ١٨٦٧، ثم أصبح في سنة ١٩٠٥ (٢.٢٥٠.٠٠٠) نسمة[٨].

ومن السمات التي اتسم بها العراق في تلك الفترة، ورغم الحرمان الكبير من التعليم والتطور وحالة التخلف في ظل الحكم العثماني، وقلة نفوسه، إلا أن أبنائه عاشوا في أُلفة ووئام. فلم يؤثر في الفترة التي نؤرخ لها عن الأغلبية المسلمة أنها اختلفت أو تنازعت لأسباب طائفية أو مذهبية أو لأية أسباب أخرى. ونالت الأقليات الدينية والعرقية من أبناء العراق تسامح العرب المسلمين الذين يشكلون أغلبية السكان. وأشار الكثير من الأجانب الذين عملوا في العراق ومكثوا فيه لبعض الوقت إلى هذا الوئام والتسامح، فيذكر الضابط البريطاني البحري فيلكس جونز الذي عمل في مسح أنهار العراق وطاف البلاد في الفترة الواقعة بين عامي ١٨٣٨ – ١٨٥٥ في تقرير أعده عن الحالة الداخلية في بغداد بأن «الشعب هادئ» ومظاهر التعصب الديني غير موجودة فيه، وهناك تسامح في معاملة اليهود والمسيحيين، حيث إنهم يتمتعون بحصانة لا يتمتع بها إخوانهم في أي مكان آخر[٩].

ولا يفوتنا أن نذكر أن التطور التعليمي بدأ يأخذ أبعاده، ومنها التعليم الإسلامي، حيث بدأ التركيز على المدارس الدينية، وحتى المرأة في المدن العراقية الكبيرة أصابها نصيب من ذلك. ومن الأمور الواجب ذكرها في هذا المجال مما يرتبط مباشرة بالنمو الثقافي للشعب العراقي، هو مجيء جمعية الاتحاد والترقي عام ١٩٠٨ والسيطرة على السلطة بعد تغيير السلطان، ومن ثم التساهل مجبرة في استعمال اللغة العربية في التعليم في المدارس الابتدائية في الولايات العربية، بعد أن تصدت لهم معارضة الشعب العراقي لمحاولات التتريك، فكانت تلك خطوة كبيرة في بناء الفكر العربي الذي أوصلنا إلى ما نحن عليه كنتيجة طبيعية للمدد التاريخي والثقافي والسياسي للمجتمع العراقي.

وقد امتازت حركة الوعي العربي المتمثلة بتأليف الجمعيات والأحزاب السياسية وغيرها من مظاهر نمو وتعاظم تلك الحركة، بنهجها القومي الذي لم يفسح المجال

للقضايا الإقليمية التي تخص قطراً عربياً دون آخر. إذ كانت تلك الحركات تعمل لغاية رئيسة واحدة تتعلق بكيان جميع الولايات العربية ومستقبلها السياسي. وشارك العراقيون في إطار تلك الحركة القومية إخوانهم العرب من بقية الولايات العربية الخاضعة للحكم العثماني في تأسيس بعض الجمعيات والأحزاب السياسية والانتماء إليها. وقاموا لوحدهم بإنشاء بعضها الآخر كجمعية العلم الأخضر، وجمعية اليد السوداء، وافتتحوا لقسم منها فروعاً في ولايات العراق كفروع جمعية العهد في مدن بغداد والموصل والبصرة، وفرعي حزب اللامركزية العثماني في بغداد والبصرة وهما: النادي الوطني العلمي ببغداد وجمعية البصرة الإصلاحية[١٠] .

- المرحلة البريطانية:

ومن التجربة العراقية مع الدولة العثمانية، انتقل الدور إلى علاقات العراق مع سلطات الاحتلال البريطاني، والذي بدأ من اليوم الأول لاحتلال القوات البريطانية لولايات العراق الثلاثة، بدءا من ولاية البصرة في ١٩١٤/١١/١٢ إلى ١٩٢١/٨/٢٢ اليوم الذي سبق تتويج الأمير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق، وقيام الدولة العراقية الجديدة، وبدأ بعد ذلك التاريخ، الانتداب البريطاني من يوم التتويج ١٩٢١/٨/٢٣ حتى ١٩٣٢/١٠/٣يوم قبول العراق عضواً في عصبة الأمم، وعدها بموجبه دولة مستقلة، وألقى المندوب السامي البريطاني السير بيرسي كوكس في حفل التتويج بلاغاً أعلن فيه فيصل ملكاً على العراق، على أن تكون حكومة سموه، «حكومة دستورية ديمقراطية نيابية مقيدة بالقانون»[١١]. وبدأت بعد ذلك محاولات الإصلاح لإقناع الشعب العراقي بقبول حالة الانتداب، وسعوا في كثير من المجالات، وفي مقدمتها، تأسيس الجيش العراقي، والبدء بكتابة الدستور الدائم للعراق والذي أعلن عام ١٩٢٤، حتى أن أول بعثة علمية عراقية تمت في عام ١٩٢١ واعتبر ذلك انفتاحاً جديداً أمام العراقيين. ووضعت في عام ١٩٤٠ مسودة جديدة لقانون انتخاب النواب تقرر بموجبها السماح لنقابات العمال بالتمثيل في البرلمان، وتقسيم المنطقة إلى دوائر انتخابية أكثر، بحيث تنتخب كل دائرة نائباً واحداً، واستبدال الانتخاب غير المباشر بالانتخاب المباشر للمنطقة **المثقفة**، لكن جاء اقتراح آخر يقضي بالانتخاب المباشر للجميع[١٢] .

ومنذ إعلان الدستور العراقي الدائم، مورست السلطة العراقية بموجب ذلك الدستور الذي احتوى من بين مواده الإيجابية أن الملك مصون غير مسئول، بمعنى أن السلطة الفعلية تبقى بيد الحكومة، على الرغم من بقاء مسألة اختيار رئيس الحكومة وإقالته بيد الملك بموجب تعديل الدستور لعام ١٩٤٣. ومع هذا فقد بوشر العمل في ظل الدستور بالنظام البرلماني الذي يتكون من البرلمان بمجلسيه النواب والأعيان، ويمارس مهامه السياسية. وبدأت العملية الانتخابية في العراق منذ ذلك التاريخ، لكنها، وكما هو واضح أمام الجميع، لم تكن بالمستوى الحقيقي والنزاهة الكافية لكي تساعد في نمو الفكر والسلوك الديمقراطيين في العراق نمواً صحيحاً وصحياً مما جعل المسيرة الديمقراطية غير مكتملة، بل وصلت إلى حالة العوق السياسي. وهو ما دفع بأطراف مؤثرة أخرى أن تلعب دوراً كبيراً في السياسة العراقية خاصة الجيش الذي مارس الضغوط السياسية والانقلابات العسكرية وحكم البلاد حكما أبعد إمكانية العمل ضمن الدستور والقوانين المرعية وممارسة الحق الديمقراطي.

- المرحلة الملكية:

حاول الوصي عبد الإله أن يطمئن الشعب العراقي بضمان بقاء الدولة العراقية تمارس المسيرة الديمقراطية، خاصة بعد ثورة مايس عام ١٩٤١ التي قادها رشيد عالي الكيلاني والضباط الأحرار، وما آلت إليه الأمور بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. فأكدّ الوصي في خطابه في ١٩٤٥/١٢/٢٧، «بأن الدولة العراقية ملكية ديمقراطية حرة مستقلة»، وقال أيضاً، «أن الأحزاب والهيئات السياسية الوطنية لم يعد يصح بقاء البلاد خالية منها، ستتقدم إلى الأمة بخططها ومناهجها في معركة الانتخابات، فمن فاز منها على سواه بثقة الشعب وتأييده اضطلع بالحكم ونهض بمسؤولية تنفيذ تلك السياسة الوطنية على طريقته الخاصة الموضحة في منهاجه الذي يكون قد عرض مفصلاً على الناخبين ونال ثقتهم وتأييدهم»[١٣]. واستناداً إلى ذلك الخطاب وافقت وزارة الداخلية على إجازة خمسة أحزاب سياسية كانت قد قدمت طلبات بهذا الخصوص وهي: حزب الأحرار، والاستقلال، والوطني الديمقراطي، والشعب، والاتحاد الوطني[١٤].

وحاول الوصي أيضاً في عام ١٩٤٦ تعديل دستور عام ١٩٢٤ على أساس أنه أصبح لا يوائم، في كثير من نصوصه، المرحلة السياسية التي يعيشها العراق، خاصة بعد

أن برز دور العسكر كما أسلفنا من قبل. وتحدث في هذا السياق أحد النواب عن ذلك الدور بالقول، «لقد انتقل الخوض في السياسة من مجالسنا النيابية إلى ثكناتنا العسكرية... ولولا ضعف هذه المجالس لما تآمر الجيش على رجال الحكم، ولما تجددت حوادث التمرد، ولما اضطربت حياة الدولة في شتى نواحيها الإدارية والمالية والصناعية»[١٥]، حتى صارت حقيقة قائمة بأن العراق كان أول دولة يحدث فيها الانقلاب العسكري، وتكرر ذلك لمرات عديدة.

وجعلت أحكام قانون الانتخاب رقم (١١) لسنة ١٩٤٦ الدوائر الانتخابية أصغر مما كانت عليه سابقاً، إذ كان اللواء الواحد يعدُ دائرة انتخابية واحدة، فقسم في هذا القانون إلى عدة دوائر سميت بالمناطق الانتخابية، يتنافس فيها المرشحين من الحكومة وتابعيها مع المرشحين الوطنيين. ورغم أن العملية الانتخابية من حيث التنظيم والإدارة والتوزيع والإشراف كانت تمثل خطوة حسنة فعلى طريق الممارسة الديمقراطية، إلا أن عمليات التزوير التي تمارسها الحكومة ومناصرة مرشحيها لضمان الفوز لهم كانت هي الصفة الطاغية على الانتخابات، والأمثلة في هذا المجال كبيرة وكثيرة قد لا يكون من السهل تدوينها، ولعل مثالا واحدا، يكفي للدلالة على ذلك في انتخابات عام ١٩٤٧ في المنطقة الانتخابية الثامنة في جانب الكرخ من بغداد، وكان المرشحون هم عبد العزيز القصاب وتوفيق المختار عن الحكومة، وعبد الرحمن البزّاز عن المعارضة الوطنية، وكانت النتيجة بعد أن شعرت الحكومة بحتمية فوز المرشح الوطني، قيام نفر من الشرطة مدعوم من نواب الحكومة برمي الصندوق الانتخابي في نهر دجلة والتصادم مع أنصار المرشح الوطني بالشتائم والأيدي. وجرت عملية الانتخاب في ١٧ كانون الثاني عام ١٩٥٣ على سبيل المثال أيضاً على أساس الانتخاب المباشر، وظهر تدخل الحكومة منذ اللحظة الأولى باستخدامها وسائل التهديد والوعيد ضد المرشحين غير المرغوب فيهم لثنيهم عن الترشيح، واستدعائها متصرفي الألوية إلى بغداد لتزويدهم بقوائم مرشيحها[١٦]. وقد كان لهاجس الخوف من الجيش دور كبير في ذلك القلق والتخطيط السياسي للدولة، بعد أن انتفض ضد المصالح البريطانية مما قاد في محصلة الأمر إلى نشوء حركة الضباط الأحرار في صفوفه بشكل منظم وسري وهو ما اعتبر في حينه نكسة للأجهزة الإستخبارية البريطانية العاملة في العراق[١٧].

- المرحلة الجمهورية:

منذ اللحظة التي تغير فيها نظام الحكم في العراق من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري، غابت عن العراق الحالة الديمقراطية المهلهة، وانقطع حبل التواصل في الممارسة الديمقراطية رغم بساطتها وعدم قدرتها على النمو الطبيعي، وتحول العراق إلى نظام عسكري سلطوي حجب عن الشعب حق الممارسة الديمقراطية وممارسة الحريات العامة والخاصة، بل وزاد من حالة التوتر والانقسام والتصادم في المجتمع العراقي. وكان ذلك بمثابة نكسة في المسيرة الديمقراطية التي لو استمرت لكان من الممكن أن تتطور بشكل أكثر فاعلية بسبب تحول المحيط الإقليمي والدولي، والثقافي الداخلي، والسعي نحو بناء النظم الديمقراطية. وقد تخللت فترة الحكم العسكري الذي تواصل في العراق لحين تحوله إلى نظام الحزب الواحد، فترة كادت أن تكون فرصة ثمينة لا تعوض لقيام النظام الديمقراطي البرلماني، إلا أن العسكر أنفسهم منعوا، وبقوة، مثل هذه التجربة ووأدوها قبل أن تثبّتْ جذورها، تلك هي المحاولة الديمقراطية التي حاول فيها عبدالرحمن البزّاز إقامة نظام ديمقراطي دستوري عن طريق سن الدستور الدائم للبلاد، وإصدار قانون الانتخابات، وإجراء انتخابات عامة، وإقامة نظام برلماني يقوم على تداول السلطة بالسبل السلمية، وتأكيد مبدأ حكم القانون بحيث يتساوي المواطنون جميعاً بالحقوق دون تمييز[١٨]. وحدد البزّاز أيضا حاجة الحياة البرلمانية إلى جهد وممارسة حقيقية لنجاح هذه التجربة، مؤكداً أن جميع المستلزمات في هذا الجانب قد هيئت بعد متابعة يومية لكل الحلقات التي توجب النهوض بهذه المهمة على أحسن وجه. ووعد الشعب العراقي أن الأشهر الأربعة أو الخمسة المقبلة ستكون حداً أعلى، وسيكون للشعب العراقي برلمان وحياة نيابية برلمانية، وعُدّ ذلك من صميم مهماته، مؤكداً عدم المجاملة في هذا الجانب بوصفة الطريق الصحيح والخدمة المثلى لأي حكومة تريد الخير لشعبها، وعّدّ ذلك من أهم مسؤوليات حكومته[١٩]. ومن هذا المنطلق، فإن فرصة كبيرة قد ضاعت بعد أن سعى البزّاز جاهداً إلى إقامة حكم مدني يحكمه القانون ولا سلطان أعلى منه. وقد قال الرئيس العراقي الراحل عبد الرحمن عارف في هذه المناسبة، «لم يتنازل البزّاز إلا بمحض إرادته، فكان بإمكانه أن يكون رئيساً للجمهورية عندما حصل على أغلب الأصوات، وكان بإمكانه خوض الجولة الثانية في الانتخابات، ولكنه حسم الموضوع بتنازله، مما أثبت سياسته الواقعية

والابتعاد عن كل ما يؤدي إلى الاصطدام مع العسكريين»[٢٠]، وهو ما يكفي ليكون دليلاً دامغاً لما قيل آنفا.

- مرحلة الاحتلال:

إن من الواجب أيضاً أن نؤكد على ما جرى للعراق بعد الاحتلال الأمريكي له عام ٢٠٠٣، والقيم الجديدة التي أدخلت بسبب ذلك الاحتلال. فالكيان العراقي الحالي يمثل مجتمعاً عريقاً وعميقاً، ومجتمعا يتميّز بالتعدد القومي والتنوع الديني والمذهبي، وقد كان لهذا التركيب الاجتماعي آثار كبيرة على طبيعة التطورات السياسية والاجتماعية والفكرية التي شهدها العراق الحديث، وإنْ اختلفت درجة التأثير من عهد لآخر. ولعل ما أضفى على هذا التعدد وذلك التنوع المزيد من التمايز، «هو توزيع الجماعات القومية والدينية والمذهبية الرئيسة توزيعاً جغرافياً على أساس كثافة وجودها في المنطقة، وهو توزيع أنتجته ظروف تاريخية في أوقات مختلفة»[٢١].

ولم تكن الديمقراطية الأمريكية التي جلبتها أمريكا معها إلى العراق تشبه تلك التي يعيشها الشعب الأمريكي، لا من قريب أو بعيد، بل ربما العكس هو الصحيح. فعلى الرغم من إعلان النظام الديمقراطي في العراق وممارسة الحياة الانتخابية والسير في ظل دستور دائم، إلا أن النتائج الملموسة من تلك الممارسات لم توصل الشعب العراقي إلى التطبيق الحقيقي للديمقراطية. بل ربما كانت الغلبة للهمينة الأمريكية وسياسة الفوضى التي لم تكن، وبأي حال من الأحوال، خلاّقة كما قالوا عنها، بل كانت على النقيض التام للديمقراطية الحقة على الرغم من وجود تنظيمات وانتخابات وهيئات ممثلي السلطة ومؤسسات ديمقراطية الاسم كمفوضية الانتخابات، إلى جانب البرلمان والحكومة ومؤسسات أخرى. ومطالعة الأمر رقم (٩٦) في ٢٠٠٤/٦/١٥ الصادر من سلطة الائتلاف المؤقتة والمتعلق بقانون الانتخاب، توضح لنا أنه «سيكون العراق دائرة انتخابية واحدة، وسيتم توزيع جميع المقاعد في المجلس الوطني على الكيانات السياسية من خلال نظام التمثيل النسبي»[٢٢]، حيث أعقبتها التعقيدات الناجمة عن اعتماد نظام القائمة المغلقة، ثم نصف المفتوحة واحتساب الحصص البسيطة، وأخرى تستخدم أكبر المتبقي والحد الطبيعي (المعدل الوطني) ثم زيادة عدد المقاعد وهكذا دواليك، مما أربك المواطن العراقي وعقدّ عليه فهم القصد والوسيلة التي تتم بموجبها العملية الانتخابية وممارسة

الحقوق الدستورية في ظل نظام ديمقراطي مزعوم، لم يدرك الإنسان العراقي مقصده ومرماه.

لهذا كله، فإننا نجد أن مستلزمات الديمقراطية الأمريكية التي لم نلمسها في عراقنا هو ما أراد الكسي دي توكفيل قوله، وهو، «أن السياسيين الأمريكيين يسعون لتحقيق مصالحهم الخاصة من وراء تشكيل الأحزاب السياسية، ومن خلال التظاهر بالدفاع عن مبادئ يرغب بها الناس ويلتفون حولها. فالرجل السياسي في الولايات المتحدة يتوخى قبل كل شيء تلمس مصلحته، كما يتوخى البحث عن المصالح المماثلة التي من الممكن أن تتجمع حول مصلحته»[٢٣]. وعلينا تقع مسؤولية معرفة مدى تأثير ذلك على الوضع السياسي والممارسة الديمقراطية الحاصلة في العملية السياسية في الوقت الحاضر. وهل هناك فرق بين ما يعمل بموجبه الأمريكيون وما يقوم به الساسة العراقيون. ويقودنا هذا كله إلى عدم المراهنة على الديمقراطية وحدها كعلاج شافٍ لأمراضنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية السابقة واللاحقة، إذ ربما تزيد الديمقراطية أحياناً من هذه الأمراض، إذا لم توظف بالشكل القويم، كما حصل في عدد من الدول النامية، ومن بينها دول عربية، وفي مقدمتها العراق. كما أن التحولات الديمقراطية التي تشهدها المنطقة العربية الآن، سوف تؤثر لا محال في تشكيل المشهد السياسي في مختلف البلدان ومنها العراق الذي سبقهم بالفوضى ومواجهة المشكلات بسبب الاحتلال، وستؤثر هذه التغييرات في طبيعة العلاقات الداخلية، وبين الدول على الصعيدين الإقليمي والدولي، وأن المسار العام للتحول يتجه بالفعل نحو بناء دول ديمقراطية تعددية يعاد فيها الاعتبار لسلطة الشعب والتزاماته السياسية التي تمثل هوية وحضارة هذه المجتمعات. ومن المفيد أن نذكر أيضاً بأن المعطيات القائمة بموجب هذه التحولات، تفيد أن التوجه ماضٍ نحو بناء دول ديمقراطية تنهي حالة الاستبداد وتبدأ برفع الظلم والحيف، وتؤسس لمكافحة الفساد واجتثاثه. لذلك فقد يكون من مصلحة النخب السياسية الحاكمة إبداء الجدية بالانخراط فيها قبل أن تُحرم حتى من المشاركة في العملية السياسية في حال نجاح هذه الحركات الوطنية الشعبية الخالصة.

وختاما ليس لنا إلا أن نتساءل، هل فعلاً هناك فرصة أمام الشعب العراقي لقيام نظام ديمقراطي حقيقي متكامل، يقوم على أساس الالتزام بالنصوص الدستورية وممارسة

الحقوق والواجبات في ظل سلطانه؟. وهل هناك فرصة جادة لنمو بذور الديمقراطية نمواً طبيعياً في التربة العراقية؟ أم أن التربة والبذور سيبقون على نفير عن بعضهم البعض، ولن تكون هناك فرصة لإصلاح أي منهما! وهنا تسكن العَبَرات.

الهوامش

([1]) للمزيد، انظر: د. عبد القادر الشيخلي، مشروع دستور عراقي ديمقراطي دائم،بلا مطبعة، بغداد ٢٠٠٣، ص٤.

([2]) مركز البزّاز للثقافة والرأي، الممارسة العراقية للديمقراطية،عدد ٤،شركة الأنعام للطباعة المحدودة،بغداد،٢٠٠٤، ص ١٣.

([3]) للمزيد من الشرح، انظر:د.عدنان السيد حسين،تطور الفكر السياسي،مطبعة سيكو، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٨٤ وما بعدها.

([4]) د. عامر حسن فياض، جذور الفكر الديمقراطي في العراق الحديث ١٩١٤ – ١٩٣٩. دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٢٨٧.

([5]) د. عبد الكريم غرايبة، تاريخ العرب الحديث، مطبعة السفير، عمان، ٢٠٠٨، ص ٢٤٨.

([6]) نفس المصدر، ص ٢٤٩.

([7]) د. جميل موسى النجار، التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير، ١٨٦٩ – ١٩١٨ دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠١، ص ص ٨ – ٩.

([8]) نفس المصدر، ص ٢٥.

([9]) نفس المصدر، ص ٢٩.

([10]) للمزيد أنظر: غرايبة، تاريخ العرب الحديث، ٢٠٠٨، مصدر سابق، ص ٣١٩.

([11]) د. عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢١ – ١٩٣٢، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٠، ص ٨.

([12]) للمزيد أنظر: د. عبد المجيد التكريتي، مجلس الأمة العراقي: البرلمان، الأعيان، النواب ١٩٤٥ – ١٩٥٣، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٢، ص ص ٦٨ – ٧٠.

([13]) نفس المصدر، ص ٢٠.

([14]) للمزيد انظر: نفس المصدر، ص ٤١.

([15]) نفس المصدر، ص ٤٥.

([16]) للمزيد انظر: محمد حمدي الجعفري، انقلاب الوصي في العراق عام ١٩٥٢، مطابع أسفار، بغداد، ٢٠٠١، ص ١١٥.

([17]) نفس المصدر، ص ١٥١.

([18]) د.محمد كريم المشهداني، عبد الرحمن البزّاز: دورة الفكري والسياسي في العراق، مطبعة اليقظة العربية، بغداد، ٢٠٠٢، ص ١٥٤.

([19]) نفس المصدر، ص ١٦٢.

([20]) نفس المصدر، ص ص ١٨١– ١٨٢.

([21]) فياض، جذور الفكر الديمقراطي، ٢٠٠٢، مصدر سابق، ص ص ٦٦ – ٦٧.

([22]) مركز البزّاز، الممارسة العراقية للديمقراطية، ٢٠٠٤، مصدر سابق، ص ٣٦.

([23]) رعد حافظ سالم، أزمة عولمة النموذج الأمريكي للديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان والسلام والاستقرار، مطبعة الجنان، عمّان، ٢٠٠٥، ص ٨٧.